



ارادة الحياة اتوى !

نظرة حزب العمل الاشتراكي العربي الى لبنان الحاضر والمستقبل

ومن منطلق الشعور بالمسؤولية واداء الواجب الوطني ، فقد كانت مشاركة حزب العمل الاشتراكي العربي فعالة وفي مختلف الجالات ، وخاصة المجال العسكري ، اذ كان رفاقنا في طليعة ابناء شعبنا الابي يردون العدوان ويدودون عن الاحياء الفقيرة التي تعرضت لثيران العملاء الفاشيين الحاقدين . وقد لعب حزبنا دوره ضمن صفوف الحركة الوطنية في مختلف انحاء لبنان ، في صور والقرى الجنوبية وصيدا والقيم الخروب وبعبك والبقياع وطرابلس وعكار وبيروت بمناطقها المختلفة ، وفي بقية المناطق والاحياء وخاصة في طرابلس حيث لعب الحزب دورا مشهودا في الدفاع عن ابناء شعبنا الذي تعرض لمرصص الزمر الفاشية ، وفي بعلبك والبقياع حيث لعب رفاقنا دورا مميّزا ، وكذلك في بيروت اذ كان للحزب دورا قتاليا كان موضع تقدير ابناء مناطق بيروت وخاصة في منطقة الشياح التي صمدت بوجه القصف الهمجى بعد « بيان ابو عمار » الذي اثار استغراب الجماهير .

ان حزبنا ، رغم امكانياته المتواضعة بالقياس لطموحه ولرغبته في التعامل مع القوى الرجعية الفاشية باللفة التي تفهمها ، سوف يبقى واضعا يده على الزناد لردع الاعتداء من اية جهة صدر سواء جاء من الاحزاب الفاشية ام من السلطة الرجعية ، اذ كلاهما يكمل بعضه .

ج ٢ - اننا نشارككم التقدير بكون لبنان يمر بمرحلة دقيقة وخطرة بسبب رفض الفئات الراسمالية المحتركة الاستجابة لمتطلبات الحياة المستجدة ، فضلا عما سببته موجة الغلاء التي احدثت عجزا كبيرا بمدخولات ابناء الطبقات الكادحة وخاصة العمال والفلاحين الفقراء . ومعلوم ان ارتفاع الاسعار يعود

بفائض قيمة مرتفعة وارباح متعاظمة على الراسماليين بحيث تزداد ثرواتهم على حساب الغالبية الساحقة من ابناء شعبنا . وهم حين يقتلون الاصطدامات والمجازر ضد المقاومة الفلسطينية ، انما يحاولون نقل المعركة من ميدانها الاقتصادي الاجتماعي الى ميدان سياسي يمكنهم ذرف دموع التبرير على سيادة « لبنانهم » و « نظامهم » من جهة وان يجعلوا الجماهير اللبنانية وقواها التقدمية والوطنية منشغلة بمواجهتهم عن الاسهام بما يدور في الساحة العربية . ولعل افعال مجزرة عين الرمانة في وقت ضاقت فيه الولايات المتحدة ذرعا بالحملة الفسادة لوجود كينسجر في وطننا بعبثا دليلا على ان الرجعيين العملاء لا يريدون للبنان ان يلعب دوره النضالي ضد الامبريالية والرجعية والصهيونية ، كما ان اصرارهم على استمرار المارك الدامية بعد ذلك ، رغم شعورهم بالعجز عن بلوغ غاياتهم الخبيثة ، يرجع الى التعليمات التي تلقوها بضرورة تغطية ما دار في اجتماع سالزبورغ ، لكي تتم عملية اخراج النسوية وفقا لاسلوب المعد لها من جهة اخرى .

ولا بد ان ندرك ان القوى الرجعية العميلة الفاشية تريد من وراء افعالها للحوادث وارتكابها للمجازر الدموية ان تطرح قضية وجود المقاومة الفلسطينية في لبنان على بساط البحث ، لكي تجعل من التسوية السياسية التي تخطط لها امريكا وتنفذها خطوة خطوة ، تسوية للقضية الفلسطينية ولوجود المقاومة في لبنان ايضا من جهة ثالثة .

هذه الاسباب مجتمعة كانت تدفع اهل النظام الفاشيين لان يواصلوا افعال الصدامات والمجازر ضد المقاومة والحركة الوطنية ، بيد ان اسباب الازمة الحقيقية تكمن في طبيعة النظام ونظوراته

الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، وما ظاهرة الارهاب الدموي الا مظهرا من مظاهر الازمة الحقيقية التي يعيشها نظام ال ٤ ٪ ودليلا صارخا على عجز الطبقات الرجعية عن ايجاد الحلول المناسبة لازمة نظامها الفاسد المهترى .

اذا علمنا بان الفاشية ، حالة تلفها العناصر الراسمالية المحتركة الموقلة في رجيمتها وشوفينيتها ، حين تضطر تحت ضغط التطورات ووعي الجماهير وتساعد كفاحها من اجل مطالبها ، لان تمارس ارهايا مكشوفيا بغيه فمع حركة الجماهير وايقافها عند حدها .. اذا علمنا بان البرجوازيين المحتركين يلجأون الى السلوك الفاشي حين يجدون ان وسائل القمع التقليدية التي تتبعها الاجهزة البوليسية ، لم تعد كافية لمكافحة حركة الجماهير التي يطلقون عليها صفة الشيوعية كما فعل اهل النظام اللبناني حين ملأوا الدنيا صرخا بخصوص سقوط لبنان باحضان الشيوعية ، طبعاً انهم يدجلون لانهم يعلمون ان لبنانهم ما زال بعيدا عن نهايته ليس لصلابة مقوماته وحيثيات وجوده وانما بسبب عدم وجود الحزب الشيوعي الثوري الذي يجعل من تخرصات الرجعيين العملاء حقيقة ملموسة ، يتخرمها لبنان شكلا وموضوعا ، بعد ان يتحرر من الوجوه الكالحة التي تشوه رونقه وجماله وتستنزف طاقات عماله وفلاحيه ومتقفيه وجميع ابناءه الراغبين في التحرر من نير الرجعية المقيت ، اذا علمنا ذلك فاننا ندرك ان الفاشيين من اهل النظام قد ادانوا وجود نظامهم حين لم يجدوا وسيلة غير السلاح ردا على مطالب الجماهير العادلة . لقد وصلت تطورات المجتمع درجة اصبحت معها المتطلبات الضرورية لحياة المواطن العادية تشكل عبئا لا طائل لاهل النظام القائم على النهوض به ، لذلك فانهم حين يضطرون لكشفزيف ديمقراطيتهم ومضمون نظامهم الطائفي ويحلون الارهاب محل الحرية والقمع محل الديمقراطية ، انما يعترفون مرغبين على انهم اول من يضع الحراب على جدول التعامل مع الجماهير من جهة ، وانهم عاجزون عن توفير فرص العمل والحرية والحياة اللائقة للانسان اللبناني من جهة اخرى ، الامر الذي يلقي على عاتق الغالبية الساحقة من شعب لبنان ان تهض باعباء توفير مستلزمات الحياة التي تريدها ، وفي مقدمة هذه الابعاء يأتي تحرير الوطن من العصابات الفاشية وعملاء الامبريالية الذين يعشون بوطننا وبمقدرات شعبنا من جهة ثالثة .

ج ٣ - لا شك في ان هناك مقاييس عديدة ، اذ انها تختلف من جهة لجهة وفقا لتصورها لمضمون الاستقرار ولكن طالما ان السؤال يتعلق بالظرف الراهن ، فحزبنا يعتقد ان اهل النظام ، اذا اردوا ان تستمر الحالة القائمة ، فعليهم ان يتجنبوا استفزاز الجماهير ويبرهنوا على انهم باتوا مقتنعين بعدم جدوى القمع وسيلة لتركيح الجماهير وقواها التقدمية . بيد اننا نعتقد ان توزيع الحقائق الوزارية بالشكل الذي تم لن يديم حالة الاستقرار ، ذلك ان معيجه كميل شمعون للداخلية يعني ان الهدف الذي عجزت مدافعهم عن تحقيقه سيحاول وزير الداخلية تحقيقه بدرجة الامن واستتبابه ، في وقت لن يكون « الافندي » اكثر من واجهة لا يدري ماذا يدور من خلفه . ولعل بيان قيادة الجيش

الذي صدر يوم امس دون علم دولته به يكشف ان هالة القوة والشخصية القوية التي حاول التظاهر بها ، تخفي وراءها واحدا من الوجوه التقليدية التي يأتون بها لتؤدي دورها ، تماما مثلما فعلوا مع صائب سلام والحافظ والصلح الاول والثاني والرفاعي واليوم يأتي دور آخر من تبقى بجعسة النظام من رجال اكل الدهر عليهم وشرب لكي يكتشف الناس ان رشيد كرامي لم يكن افضل من سواه لا من حيث تهالكه على المنصب ولا من حيث كونه واجهة للسلطة الحقيقية التي لم تعد الجماهير تحتل وجودها القبيح .

ج ٤ - ان هدفنا الاستراتيجي البعيد ، هو اقامة مجتمع اشتراكي لا طبقي ، مجتمع يحكمه مبدأ من لا يعمل لا يأكل ، ويتم التوزيع فيه على اساس مبدأ من كل حسب طاقته ولكل حسب عمله ، بيد ان المجتمع الاشتراكي الذي نناضل من اجل اقامته ، لا يقوم على انقراض المجتمع الرأسمالي ، بل لا بد من مجتمع وسط بينهما ، مجتمع انتقالي تحققه الثورة القادمة التي هي ثورة وطنية ديمقراطية رغم طبيعة المجتمع الراهن الراسمالية .

ان المجتمع الاشتراكي مجتمعا يتحرر فيه الانسان من الاستغلال ، ويحكم حركة تطوره (قانون الترابط الضروري بين علاقات الانتاج ونمو قوى الانتاج) ويتميز اقتصاده بكونه اقتصادا تلعب الخطة فيه دور العامل المقرر بعكس الاقتصاد الراسمالي الذي تحكمه ارادة الافراد الذين تؤول اليهم صلاحية اتخاذ القرارات النهائية . ولذلك فانه اقتصاد متحرر من الامراض التي يعانيها الاقتصاد الراسمالي . ان علاقات الانتاج الرئيسية هي علاقات انتاج راسمالية ، وهي تطبع المجتمع القائم بطابعها العام ، لذلك فان المجتمع اللبناني - القائم هو مجتمع راسمالي . ولكن اذا ما اخذنا طبيعة العلاقات الراسمالية السائدة ، وهي علاقات تبعية وتخلف وان دخولها للريف اللبناني ، قد ادخل الى القطاع الزراعي عموقا جديدا اضيف الى المعوقات الناتجة عن وجود العلاقات الاقطاعية . ومعنى هذا ، ان دخول العلاقات الراسمالية الى الريف لم يتم عن طريق الصراع بين الراسماليين والاقطاعيين ، وانما الذي جعل دخول العلاقات الراسمالية عائقا يحول دون تقدم الريف ، بدلا من ان يؤدي الى تحطيم نير العلاقات الاقطاعية ، وتحرير القوى المنتجة من قيود التخلف تحريرا يدفعها نحو افاق التقدم والتطور . لذلك افصى دخول العلاقات الراسمالية الى تكريس التناقض القائم بين علاقات الانتاج والقوى المنتجة في الريف وتعميقه .

ومعنى هذا ان العلاقات شبه الاقطاعية ما تزال قائمة في الريف اللبناني رغم دخول العلاقات الراسمالية الى الريف ، وهذا يعني ايضا ان جزءا من المجتمع اللبناني ما يزال يعيش في ظل علاقات غير راسمالية . لذا ونظرا لطبيعة العلاقات الراسمالية وكون الاقتصاد اللبناني اقتصاد خدمات ولوجود العلاقات شبه الاقطاعية ، فان الثورة القادمة ليست ثورة اشتراكية رغم طبيعة المجتمع الراسمالية .

ان تحديدنا لطبيعة المجتمع اللبناني باعتباره مجتمعا راسماليا ، لن يغيب عن وعينا ولم يحصل

بيننا وبين الوقوف امام سؤال هام ، لا بد ان نجيب عليه اذا ما اردنا لنضالنا ان يكون واعيا لطبيعة ما هو كائن ، والبديل الذي ينبغي ان يكون ، وهذا السؤال هو :

اذا كان المجتمع اللبناني ، راسماليا ، فما هي طبيعة الثورة القادمة التي ستحل البديل ؟ ان الحقيقة التي توصلنا اليها ، تؤكد على ان الثورة القادمة اذا ما اخذنا الظروف الراهنة بعين الاعتبار لن تكون ثورة اشتراكية وانما هي ثورة وطنية ديمقراطية ، لان دخول العلاقات الراسمالية الى الريف اللبناني ، لم يحل التناقض الاساسي بين علاقات الانتاج وقوى الانتاج في الريف ، بل على العكس ان دخولها قد كرس ذلك التناقض وعمقه ، مما جعل العلاقات الراسمالية تشكل عائقا جديدا كرس التناقض بين الفلاحين وبين الاقطاع السياسي ، وفضلا من هذه الحقيقة الهامة ، فان طبيعة الاقتصاد اللبناني لا تسمح بالحديث عن ثورة اشتراكية ، خاصة اذا علمنا بان اكثر من ثلثي الاقتصاد اللبناني يرجع الى قطاع الخدمات ، الذي هو قطاع مرتبط بالراسمال الاجنبي وتابع له .

ان الثورة القادمة مطالبة بان تحرر الاقتصاد اللبناني من نير التبعية للراسمال الاجنبي وان تحل التناقض بين علاقات الانتاج وقوى الانتاج لكي يحل محله ، التوافق بين علاقات الانتاج ونمو قوى الانتاج وان تبني القاعدة المادية التكنيكية للشروع بالثورة الاشتراكية القائمة على اساس من كل حسب قدرته ولكل حسب عمله ، ومن لا يعمل لا يأكل .

ان تحديد طبيعة الثورة اللبنانية ، امر على غاية من الاهمية ، اذ بدونها لا يمكن تحديد القوى المحركة للثورة . وعلى سبيل المثال ، فلو كانت طبيعة الثورة التي نناضل من اجل احداثها ، ثورة اشتراكية ، لاصبحت الطبقة العاملة هي الطبقة الوحيدة المحركة للثورة وهذا الامر يعني ان الطبقة العاملة تشكل اغلبية السكان ، في مجتمع راسمالي دور الفلاحين في احداث الثورة فيه محدودة بحدود دورهم في التغيير الذي يقع عباه الاكبر على الطبقة العاملة ، بينما الامر مختلف حين تتحدد طبيعة الثورة بانها ثورة وطنية ديمقراطية ، في بلد يشكل الفلاحون وسائر فئات الرجوازية الصغيرة ، غلبته الساحقة وما الطبقة العاملة الا اقلية فيه . وفضلا عن الدور الهام للفلاحين نتيجة للتبعية الكبيرة التي يشكلونها في تكوين المجتمع ... فضلا عن ذلك فان فئات عديدة من الرجوازية الوطنية يتحتم اشراكها ان لم يكن في احداث الثورة ، فعلى الاقل في خطة التصنيع التي يفترض وضعها من قبل العهد الجديد .

من هنا يصبح بإمكاننا القول ان القوى الطبقة المحركة للثورة اللبنانية تتمثل بالطبقة العاملة والفلاحين الفقراء والبرجوازية الصغيرة في المدينة وفي الريف ، اي الزراعيين والتوسطين والصغار وسائر الذين لهم مصلحة في تحقيق التغيير الجذري في مجتمعا .

هذا هو لبنان المستقبل ، الذي نتصوره ونناضل من اجل تحقيقه !